التَّعلُّم والتَّعليم العالي للمُهجَّرين: مشاكله وحلوله
(برنامج جامعة طرابلس اللبنانية والكُلِّيات المُفتَتَحة باللغة العربية في جامعة مارين الحكومية نموذجاً)

د. حسن الخطاف*

مُلخَّص

تُعَدُّ الأزمة السورية من أكبر الأزمات في العالم بعد الحرب العالمية، وقد خلَّفت ملايين من المغتربين نتيجة للظلم، والكثير من هؤلاء طلاب جامعات وأكاديميون، وقد ظهرت مشاكل جمّة أين يدرس الطالب ؟ ومن يعترف بشهادته؟ وماذا يفعل من بقيت عليه بعض المواد؟ وكيف يميز في هذه السوق بين الجامعات الرسمية المعتمدة وبين المحتالين الذين يترصدون أبناءنا؟ ومن أين يأتي بالنفقات ؟وما ذا يفعل الأكاديمي الذي درَّس سنوات في الجامعات السورية ولايجد مكانا له في ظل مشاكل اللغة والتّحكم بالأجور وكثرة النفقات ومتطلبات الحياة ...هذه جزء المشاكل التي حاول البحث رصدها ورصد الحلول لها، من خلال تجربة اتحاد خريجي العلوم الشرعية مع جامعة طرابلس والكليات المفتتحة باللغة العربية في جامعة ماردين.

تمهيد:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد فإنَّ السوريين يعيشون في دول اللجوء أزْمةً حادّة ونقصا في كل متطلبات الحياة الكريمة، وهذا النقص يتفاوت بحسب وجودهم في الدول المهاجَر إليها، إلا أنَّ أكثر احتياجاً يراه الباحث هو في الجانب التعليمي ولاسيما في المرحلة الجامعية التي هي مرحلة التكوين.

وهذا الاحتياج يمكن أنْ يُسَد من قِبَل الأكاديميين السوريين المهجرين، فضياع الطلاب المتعلِّمين ، وعدم الاهتمام بالاكاديميين المعلِّمين يحوِّل السوريين في بلدان الاغتراب إلى يَدٍ عاملة، ومِنْ ثَمَّ يصعب بناء

---

*– **الدكتور حسن الخطاف**: دكتوراه في العقيدة الإسلامية من جامعة الزيتونة في تونس، نائب عميد كلية الشريعة بجامعة حلب سابقاً، رئيس اتحاد خريجي العلوم الشرعية في سورية سابقاً، وحالياً أستاذ مشارك بجامعة آرتقلو ماردين، شاركت في عدد من المؤتمرات الداخلية والخارجية مع بعض البحوث المحكمة المنشورة في مجلات وطنية وعالمية.

بلدنا التي تحتاج إلى كفاءات عالية لإعادة إعمارها.نحاول في هذا البحث تسليط الضوء على مشاكل الطلاب في المرحلة الجامعية ومشاكل الأكاديميين وكيفية التغلب على هذه المشاكل وإيجاد الحلول.وقد رأى الباحث في تجربة اتحاد خريجي العلوم الشرعية مع جامعة طرابلس وفي الكليات المفْتتحة باللغة العربية في جامعة ماردين نموذجا يمكن أنْ يُعوَّل عليه في التَّخلص من هذه المشاكل أو على الأقل التخفيف منها.

مع ملاحظة أنَّ التعليم الجامعي في سورية كان مُضيّقا عليه إذا ما قورن الأمر في دول الجوار

إشكالية البحث:

الإشكالية تتمثل في كيفية الاستمرار بين أقطاب متنازعة:

* الاستمرار في التَّعليم والتَّعلُّم من جهة، والسعي لتأمين الاحتياجات المعاشية واليومية من جهة أخرى.

* بذل الجهد والإنفاق في التَّعليم والتَّعلُّم على حساب مُتطلبات الحياة والتّخوف من عدم اعتماد الشهادات من جهة أخرى.

* السعي للتعليم والتّعلُّم في الجامعات المعتمدة الموثوقة ، والقدرة في ذات الوقت على تشخيص وضبط الجامعات والمؤسسات التي تسعى لاصطياد الطلاب من جهة أخرى. من جهة والقُدرة على ضبط.

* تقديم الدعم المالي والإغاثي للاجئين السوريين من قبل المنظمات والأشخاص، في حين التناسي والتغاضي عن التعليم العالي والاهتمام به.

حدود البحث:

-الحد الموضوعي: التَّعلُّم والتَّعليم الجامعي للمُهجَّرين المشاكل والحلول، وعليه فإنّنا منهجيا هنا لانذكر الإيجابيات؛ لأنّ الغرض هنا هو ضبط المشاكل وإيجاد الحلول، وإلا فإنَّ الانصاف يقتضي أن نقول إن الإيجابيات كثيرة جدا، ويمكن إجمالها بـ (الاستقبال والاحترام، والسعي لحل المشاكل والتعاطف السياسي والشعبي ، وتسهيل الدخول والخروج إلى سورية ، وتقديم الخدمات العلاجية والطبية ...فهي أكثر من أنْ تُحصى لكنّ التخطيط المنهجي يقتضي أنْ نضبط المشاكل ونجد الحلول.

ثم إذا سلطنا الضوء على المشاكل يصبح كل ما لم يُذكر من الإيجابيات هو من السلبيات.

–الحد المكاني: المهجَّرون في تركيا سواء أكانوا في المخيَّمات أم في غيرها، وسواء أكانوا طلابا أم أكاديميين

–الحد الزماني: من بداية الثورة السورية وحتى الآن

أسباب الاختيار:

تعود أسباب الاختيار **في التعليم دون غيره** بحكم اختصاصي حيث كنت أستاذاً مشاركا بجامعة حلب ونائب عميد كلية الشريعة فيها كما أني درَّست في عدد من الجامعات السورية.

أهمية البحث وأهدافه :

تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على مشاكل الأكاديميين والطلاب والبحث عن الحلول، ومن أبرز الأهداف تشجيع الجامعات التركية الحكومية لاستقبال أكبر قدر ممكن من السوريين وإقامة جامعات خاصة معتمدة وموثقة وبذلك نتجاوز أكبر المشاكل للأكاديميين والطلاب.

خِطة البحث:

قسمت الدَّراسة إلى مبحثين :

المبحث الأول: هموم الأكاديميين والطلاب

المبحث الثاني: الحلول "جامعة طرابلس والكُلِّيات المفتتحة باللغة العربية في جامعة مارين الحكومية نموذجا"

وكلُّ مبحثٍ من هذين المبحثين قسَّمته إلى مطلبين.

المبحث الأول: الأكاديميون والطلاب

أ .المطلب الأول هموم الأكاديميين:

الأكاديميون على نوعين:

أ. أكاديميون يشتغلون في الجامعات التركية:

هؤلاء لهم همومهم منها:

1.عدد ساعات إضافية 24 ساعة أسبوعية.

مُعدَّل الساعات التي يعطيها أغلب المدرسين السوريين هي 24 ساعة درسية في الأسبوع الواحد، وهذا شيء عُرفي تتعامل به الجامعات التركية، وليس ذلك منصوصا عليه في العقد، وهذا ثقيل بالنسبة للأكاديمي التي تتراوح ساعاته عادة من 10 ساعات حتى 14 ساعة بحسب رُتبته العلمية [1] والذي يحصل فيما رأيته وسمعته كتطبيق عملي أنَّ الجامعات التركية لا تُفرِّق بين الرُّتب العلمية أبداً.

فنصاب حامل الإجازة كنصاب الأستاذ المشارك [2]، وهذا في واقع الأمر يشكل ضغطا على المدرس لأنه نصاب لايتماشى مع الأعراف الأكاديمية، كما أنه يشكل عِبئا صحيا لاسيما من زاد عمره على الخمسين سنة.

2.عائق اللغة:

اللغة كانت عائقا حتى عندما تكون الكليات 100% بالعربي ككلية العلوم الإسلامية في جامعة ماردين، وهذا العائق أنك تضطر لتعلم بعض الطلاب الذين مستواهم مُتدنٍ، وبعض الطلاب يقولون إنكم تعلموننا العربي وأنتم لا تتعلمون لغتنا، كما أنه كان محرجا في التعامل مع الإدارة مما يضطرنا للاتصال مع بعض الإخوة من أجل الترجمة.

أما في السُّوق وبعض المعاملات ولاسيما البريدية والبنكية وطلبات الإقامة، فكانت المشكلة أكثر، وربما تُوقِّع عَقْدا للهاتف أو آجار البيت تجهل مضمونه.

3. الإجازات نادرة.

فيما يتّصل بالإجازات هناك مشكلة عند الأكاديميين، فالجامعات التركية لا تعطي إجازة إلا بعد مضي سنة من التعاقد، وهذه الإجازة مُحَدّدة بعشرين يوما في السنة، وإذا ما أراد السوري أنْ يسافر لبلده فعليه أنْ يُقدّم إجازة قبل 15(خمسة عشر يوما) وفي الصيف ليس عليه أن يغادر مكان عمله بشكل رسمي إلى أي مكانٍ من غير أنْ يأخذ إذنا، وهذه مشكلة، وموطن المشكلة أنَّه إنْ أخذ إذنا فالمدة قصيرة، وقد

[1] حددت المادة 39 من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بالمرسوم250 الأنصبة التدريسية بما يلي: نصاب الأستاذ 8 ساعات والأستاذ المساعد 9 ساعات والمدرس 10 ساعات ووقع التعديل عليه لاحقا بحيث أصبح الأستاذ 10 ساعات والأستاذ المساعد 12 ساعة والمدرس 14 ساعة. وقد حدد في المادة 45 عدد الساعات المطلوبة في التدريس والمقابلات ... 36 ساعة إلا أنَّ هذا لم يُنفّذ. وبقيت الساعات تُكتب على أنه 36 فقط.

[2] وهذا ما تتعامل به جامعة ماردين

يحتاجها لسببٍ ما، وإنْ لم يأخذ إذنا ويخرج فهو مُعرَّض للمساءلة، وتزداد المشكلة أكثر عندما يعمل في عمل يبعد مسافة بعيدة عن الحدود السورية، أو عن أقربائه الموجودين في تركيا، من ذلك مثلا البعض ممن نعرفهم يشتغل في جامعة يلوا المسافة بينهم وبين سورية 1200كم.وبعضهم على الحدود الإيرانية مثلا ؟

وأما الحل:

أ.السعي لزرع الثقة أكثر بين الإدارة والمدرس السوري.

ب.عرض المشكلة على الإدارة وإقناعهم بضرورة بحلها

ج.تفعيل دور وزارة التعليم السوري الموجودة في تركيا من خلال وجود نقابة أو زيارات متكرِّرة من قبل الوزارة لرؤساء الجامعات الأكثر احتواء للأكاديميين السوريين .

4.منافسة الشهادات غير الحقيقية لأصحاب الشهادات الحقيقية.

هذه أمُّ المشاكل بالنسبة لحملة الإجازات إذ إنّ اعدادهم كثيرة ومن الصعوبة الطعن بالشهادة ومكانها وهذه المشكلة قليلة فيما يتصل بالأكاديميين لأسباب عدة منها:

1.أغلب الأكاديميين يعرفون بعضهم وبالتالي يصبح التزوير وادِّعاء الحصول على الشهادة العليا أو أنه درَّس في الجامعة الفلانية قليلا .

2.الجهات التي تمنح شهادة تعليم عالي غير موثوقة هي قليلة .

وفي هذا السياق لابد من فضح كل الجامعات التي تسعى لمنح شهادات تدعي أنها رسمية، وعندما نبحث عن القائمين عليها نجد بعضهم نكِرات أو لانجد لها اعتمادا وهذه جريمة لا ينبغي السكوت عليها، وقد لاحظنا بعض الجامعات نشطت وأعلنت عن برامج محدّدة وليس لها أي اعتماد أكاديمي، فالحذر الحذر من هؤلاء.

ومما يؤسف في هذا السياق أيضا أنّ بعض المؤسسات التي أشبه ما تكون بالدَّكاكين يعلنون عن دبلوم دراسات عليا في تخصصٍ ما، مقابل عشرين أو ثلاثين جلسة وتكون من خلال التواصل عن بُعْد ، وغالب هؤلاء يستغلون شبابنا وطموحهم لطلب العلم.

5. منافسة أصحاب الشهادات الحقيقة الذين يعيشون في بلدان أخرى طمعا في التدريس أو التجنيس مع أصحاب الشهادات الذين خرجوا في الثورة.

عرضْنا لهذه المشكلة لا يتنافى مع القول إنّ الرزق بيد الله تعالى، من المشاكل التي أثَّرت على الأكاديميين هو قدوم بعض الأساتذة ولاسيما من دول الخليج ممن جلس سنوات عديدة ويريدون بحثا عن التجنيس أو استكمال التدريس حتى يسجل في سيرته العلمية أنه درس في بعض الجامعات وبذلك ينافسون الأكاديميين الذين خرجوا في الثورة وبحثوا عن سُبُل الرزق.

وهذه المنافسة للأسف لا تقف عند الأكاديميين بل تتعداهم إلى منافسة أبناء الثورة من الطلاب السوريين الذين يعيشون في تركيا، فعلى سبيل المثال الطلاب السوريون الذين يدرسون في دول الخليج معدلاتهم عالية جدا، فالقليل منهم دون 97% وهؤلاء يبحثون عن فُرَص عالية تتمثل في الطب والصيدلية وبعض الفروع الهندسية، وهؤلاء منافسون حقيقيون لطلابنا لأنَّ هذا المعدَّل ليس من السهولة الحصول عليه في تركيا ، كما أنَّ الطالب السوري مُطالب بإقامة برامج (سات ، يوس) حتى يستطيع الدخول إلى الجامعات التركية.

6. الصعوبة في تعديل الشهادات في وزارة التعليم العالي التركية.

بداية نقول إنّ تعديل الشهادات أمر مهم جدا لأسباب عدة من أبرزها :

أ.الفرز بين الشهادات الموثَّقة والشهادات المزوَّرة

ب.صيانة الحق المادي والمعنوي فيما لو أراد أحدٌ ما أنْ يُشكِّك بشهادتك وأنت على رأس عملك.

بعد هذه المقدمة يمكن القول إنَّ الأكاديميين في تركيا يعانون من قضية تعديل الشهادات فمنهم من له أكثر من ثلاث سنوات، وأنا على سبيل المثال قدمت أوراقي بتاريخ 1/26/ 2015[3] والأوراق حتى الآن في وزارة التعليم العالي، وهذه القضية وصلت لأغلب المسؤولين ولاسيما وزارة التعليم العالي التركيا ، وقد عقدت الوزارة بالتعاون مع بعض الجامعات لاستكشاف مشاكل السوريين أربع ورشات [4] فكان التعديل على رأس المطالب، وفي الواقع الوزارة تتعامل ببطء في هذا الملف وفقدت تركيا كثيرا من الأكاديميين جزء من ذلك بسبب هذا الملف.

[3] المصدر كتاب صادر من قبل البريد التركي

[4] في أنقرة واستانبول وماردين وعنتاب

وبعض المشاكل التي تعرض لها الأكاديميون هو أن بعض الأكاديميين فقد شهاداته الأصلية نتيجة الحرب، فهناك من دُمِّر بيته بالكامل، وهناك من أحرِق بيته، وهناك من تم تشليحه الوثائق الرسمية كاملة [5]

الحلول:

هناك حلول عدة منها :

1. الشهادات الممنوحة قبل الثورة والمختومة من قبل وزارة الخارجية السورية ومن قِبَل وزارة خارجية أية دول يجب أنْ يمر التعديل بسرعة. فمثلا الكثير من الزملاء في الشريعة على سبيل المثال هم أعضاء هيئة تدريسية منذ أكثر من 15 سنوات وحصلوا على الشهادات من مصر والمغرب والسعودية، وأنا واحد من الذين حصلوا على شهادة الدكتوراه من تونس من سنة 2004 فلِم يتوقف مثل هذا الملف هذا التعديل؟
2. أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السورية هؤلاء يُفترض أنهم لايحتاجون لمعادلة والثبوتيات عندهم.
3. يمكن لوزارة التعليم العالي التركي إيجاد وسيط دولي يكون بين وزارة التعليم العالي في حكومة النظام في سورية وبين وزارة التعليم العالي في تركيا وعلى ضوئها يُعرَف أصحاب الشهادات الصحيحة.

7.مشكلة الإقامات للعائلة وارتباطها بجواز السفر:

هناك مزاجية من قبل بعض الموظفين، أحيانا يطلبون منك ترجمة دفتر العائلة وأن يكون ذلك مُصدَّقا من قبل القنصلية السورية ، وهذا ما حصل معي في أمنيات ماردين، كما أنَّ انتهاء الجواز للعائلة يسبب مشاكل، فالإقامة للعائلة مرتبطة بالجواز ، والجواز امامك له مصدران :

إما أن تحصل عليه من النِّظام وهذا كسر للنفوس وذل وإهانة أنْ تركض وراء النظام الذي كان سببا في تهجيرك أن تركض وراءه من أجل الجواز ، ومع الإهانة التي لاحدود لها تهدر الكثير من الوقت والمال ...

[5] هذه حصلت لأحد أقربائي واسمه خلق الدروش حيث تم أخذ كل الوثائق منه من قبل السلطات اليونانية بما في ذلك الوثائق الرسمية والحاسب وبذلك فقد شهادته الأصلية ومنها وثيقة الانتهاء من دبلوم الدراسات العليا في كلية الشريعة وكشف الدرجات وقد حصل له هذا الأمر بتاريخ ؟؟؟؟ أثناء الدخول إلى تركية

وإما أن تحصل عليه من الحكومة المؤقتة والذي علمتُ أنَّ النظام استطاع أنْ يؤثر من خلال مخالبه ليكون هذا الجواز الحاصل من الحكومة المؤقتة عديم النفع، وربما يُسجن الشخص بتهمة التزوير ...

والحل: أن تتواصل وزارة التعليم المؤقتة مع وزارة التعليم العالي التركية لتذليل ذلك، ولو كانت عندنا نقابة لأعضاء الهيئة التدريسية لساهمت في حل المشكلة

ب. أكاديميون يشتغلون في المؤسسات الأخرى:

وهؤلاء لهم همومهم منها:

1.قلة الراتب :

قلة الراتب الذي لا يتناسب مع المجهود في حال كان الراتب مقطوعا، أو تدنيَّ أجرة الساعة الدَّرسية فعلى سبيل المثال الساعة الدَّرسية في جامعة طرابلس التي يشرف عليها اتحاد خريجي العلوم الشرعية أجرة الساعة لحامل الدكتوراه هي (35) ليرة تركية في التدريس لمرحلة الإجازة ، و(45) خمسة وأربعون ليرة في التدريس بالدراسات العليا.

ونحن هنا لا نتهم هذه المؤسسة بالتقصير، فلكل مؤسسة ظروفها المالية ونفقاتها الإدارية، ولكن هذا هو الواقع، فإذا كان الأستاذ يأخذ أجر ة الساعة 35 ليرة تركية ، سيدرس 12 ساعة وغالبا لايستطيع تجاوز ذلك باعتبار أنَّ التدريس محصور في يومي السبت والأحد، فهذا يعني أن أجرته الأسبوعية 35×12=420 ليرة تركية ، وعليه يكون الشهر 420× 4=1680 ليرة تركية. فماذا ستكفي هذه الأجرة؟

مع ملاحظة أمرين أساسيين :

الأول: هو انقطاع هذه الأجرة في الصيف.

الثاني: أنّ هذا هو للساعة الفعلية، فعندما يكون هناك تغيب أو عطلة سينقص المبلغ، ولكن مع قلة هذا المبلغ، فهو في واقع الأمر حلَّ جزءا من مشكلة الأكاديمي، والميزة في هذا أن بقية أيام الأسبوع التي هي الدوام الرسمي في تركيا يمكن أنْ يُمارس عملا آخر ، وهذا غالبا هو الذي يحصل.

ففي المحصل أنّ هذا الأجرة لا تتناسب مع المصاريف والمتطلبات لكنَّها في الواقع حلَّت جُزءا من المشكلة.

2.مُعرَّضون للفصل.

من المشاكل التي يتعرض لها الأكاديميون السوريون في المؤسسات الخاصّة أنّه لا يعرف متى ينفصل وأنّ قرار استمراريته في العمل مرتبط بجملةٍ من الشروط: منها مسايرة صاحب المؤسسة في توجهاته ونقاشاته، فرضى صاحب المؤسسة مُهمٌّ جدا للاستمرارية فهو يخشى من شكوى الطلاب عليه ،ومن شكوى الإداريين، ومن المناقشة في الجلسات العلمية، وهذا للأسف واقع، فالتّبعية الفكرية والتزكية المسبقة شيء مُهمٌّ للتدريس والاستمرار في العمل في المؤسسات الخاصة.

وليس هناك أي ضاغط على إدارة المؤسسة التعلمية فيما لو قررت الإدارة فصل الأكاديمي، وللأسف بعض المؤسسات التعليمية تفتقر إلى مفهوم المؤسسة، فالقرار غالبا بيد شخص أو شخصين، وهذا ما يجعل الأكاديمي العامل في المؤسسة مُتوجسا وخائفا.

4.مشكلة الإقامة والرعاية الصحية:

الإقامة والرعاية الصحية في بلدٍ مثل تركيا مُهمّة جدا، فمن خلال الإقامة تستطيع التنقل والزيارة وقد يسهل عليك الخروج والدخول إلى سورية، كما يسهل عليك الاستئجار .

والرعاية الصحية أكثر أهمية في ظل غلاء التطبيب والعلاج في تركيا، ففي حيث يدفع من عنده ضمان صحي مايقارب (35) % من قيمة العلاج ويدخل جميع المشافي التركية حتى ولو كانت في ولاية أخرى، يبقى من يعمل في المؤسسة الخاصة هو وعائلته محروما من كل هذا.

5.غياب المعايير الأكاديمية في التوظيف بتأثير المعرفة والتزكية والانتماء للجماعة.

يُعَدُّ غياب أو شبه غياب المعايير الأكاديمية في التوظيف عائقا وهمّا للأكاديمي السوري في المؤسسات الخاصة، فمن المعلوم أنّ التخصص الأكاديمي والمرتبة العلمية هي أبرز المعايير، فليس لي إنْ كنتُ أستاذا مشاركا بتخصص العقيدة أنْ أدرس في القسم العربي، كما أنّ مَن رتبته أستاذ دكتور وسيرته الذاتية والثورية تشهد على ذلك فهو أولى من غيره.

للأسف بعض هذه المعايير ليست موجودة في بعض مؤسساتنا التعليمية، فالتزكية المسبقة والانتماء للجماعة هي الأمر المقدّم على كل شيء، فربما رئيس قسم يكون في بعض المؤسسات وهو حامل

ماجستير، ويكون رئيس قسم في غير اختصاصه مثلا ، ويوجد من يحمل ليس فقط دكتوراه بل رتبة علمية لا يُلتفت إليه والسبب هو الرضى ومباركة الجماعة ، وهذا شيء واقع في بعض المؤسسات التعليمية السورية.

يعني بعض المؤسسات هي أشبه ما تكون ببعض المدارس السورية التي يكون فيها الأب مديرا والابن أمين سر والزوجة موجهة للبنات وزوج البنت مُستخدما ...

ب.المطلب الثاني. هموم الطُّلاب:

الطلاب على نوعين منهم طلاب دراسات ومنهم طلاب إجازة (لسانس) وهؤلاء منهم من يدْرس في الجامعات التركية ومنهم من يدرس في الجامعات الخاصة، وهؤلاء أيضا منهم المستجدون ومنهم المنقطعون.

أ.الطلاب المستجدون في الجامعات التركية في مرحلة اللسانس والدراسات العليا، لهؤلاء هموم منها:

1.مشكلة اللغة:

تُعَد اللغة عائقا أمام الطلاب سواء أكانوا في مرحلة الإجازة أو في مرحلة الدراسات العليا، فالجامعات التركية تشترط الحصول في مرحلة الإجازة على شهادة 2B أو ما يعادلها ، وبعض الجامعات تجعل ذلك شرطا مسبقا ، والبعض يجعلها شرطا لمناقشة الماجستير ومن ذلك جامعة دجلة في ديار بكر وقد حصل هذا مع الطلاب الأجانب وكنتُ واحدا من الطلاب الذين حصل معهم هذا الأمر [6].

بينما أقامت جامعة ماردين دروسا متماشية مع دروس الماجستير وذلك لمن لاي حمل شهادة B 2 وفي المحصلة لابد من شهادة 2B [7] وأما التسجيل في شهادة الدكتوراه فتشترط جامعة

[6] جامعة دجلة في ديار بكر اشترطت ذلك ويمكن النظر إلى موقع الجامعة http://www.dicle.edu.tr/

[7] انظر موقع جامعة آرتقلو في ماردين http://www.artuklu.edu.tr/

دجلة أن يكون حاصلا على شهادة G1 كحد أدنى [8] ولاشك انَّ هذا يسبب ضغطا على الطلاب ولاسيما أنَّ الأوضاع النفسية والمالية للطلاب السوريين ليست مهيئة للقيام بذلك.

والمشكلة الأكبر من هذه أنّ الدراسة في تركيا هي باللغة التركية ويُستثنى من ذلك البرنامج العربي لبعض الكليات وهو لا يغطي سوى القليل من احتياجات السوريين من حيث عددها و توزعها الجغرافي، فهي فقط موجودة في بعض الجامعات التركية الجنوبية وتحديدا في عنتاب وأورفا وماردين والبرنامج العربي في جامعة دجلة في ديار بكر الذي لايتجاوز عدد المقاعد فيه عن عشر طلاب. هذه السنة سيأخذون فقط طالبين فيما يخص التسجيل بشهادة الدكتوراه قسم اللغة العربية.[9].

2.مشكلة تعديل الثانوية السورية وارتباطها ببعض البرامج :

من الصعوبات التي يتعرَّض لها الطلاب السوريون الحاصلون على شهادات ثانوية في تركية أنَّ الشهادة الثانوية الممنوحة لهم من قبل التربية التركية، والتي هي ضمن البرنامج العربي لأغلب المواد أنَّ الطالب يضطر بعد الثانوية(البكالوريا)الجلوسَ سنة أخرى ليدرس برنامج (السات أو اليوس) فالتعويل في الدخول إلى الجامعات التركية هو الاعتماد على هذا البرنامج أكثر من غيره، فعلى سبيل المثال جامعة حران اعتمدت على معدل الثانوية للسنة قبل الماضية بنسبة 30% فقط .

وهذا يعني أن الطالب الذي حصل على معدل 90% في الثانوية سيرجع في نهاية المطاف إلى 30% والباقي التي هي 70% تعتمد على اليوس.

هذا الوضع كانت له مشاكل في اتجاهين:

الأول: أن الطالب سينتظر سنة أخرى لدراسة برنامج السات أو اليوس وهو برنامج مدته ليست أقل من (6) ستة أشهر ويحتاج إلى تفرغ من الطالب.

[8] انظر: جامعة دجلة :http://www.dicle.edu.tr/

[9] انظر: جامعة دجلة :http://www.dicle.edu.tr/

الثاني: أنه سيسجّل في معهد من معاهد السوريين المنتشرة في تركيا والتي تُدرِّس هذا البرنامج، ومما يؤسف له أن بعض هذه المعاهد كان الهمُّ له هو جمع أكبر عدد من الطلاب للحصول على أكبر كمية من المال ، وبعد أنْ يُسجل الطالب عندهم لا يجد متابعة من الإدارة.

وهناك مشكل أخرى أن بعض الأماكن ولاسيما في الولايات النائية في تركية أو في بعض الأقضية (المناطق)التابعة للولايات قد لا تجد معهدا في الأصل، مما يدفع الطالب في هذه المرحلة للرحيل إلى ولاية يجد فيها معهدا.

كما أن بعض هذه المعاهد لا يوجد فيما بينها تنسيق، ويسعى بعض المعاهد بالطعن بغيره إظهارا بأنه الأفضل.

3.مشكلة الدَّوام والبُعد والسَكن.

من المشاكل التي يتعرض لها الطلاب السوريون هي مشكلة الدوام والبُعد وذلك أنَّ الطلاب عادة يلجؤون إلى المفاضلة وأغلبهم لا يكون له نصيب في المدينة التي يسكن فيها، مما يضطر للانتقال إلى المدينة التي قُبَل فيها، والذي يدفعه إلى ذلك هو أنّ الدوام في تركيا إلزامي إذ يتوجب على الطالب ان يحقق نسبة دوام لا تقل عن 80% .

ولو أخذنا جامعة آرتقلو في ماردين لوجدنا نسبة الطلاب السوريين الذي هم من خارج مدينة ماردين تزيد على 90% وأغلب هؤلاء الطلاب هم ممن يعيش اهلهم في المدن الحدودية مع سورية كأورفا وعنتاب وكلس وأضنة وانطاكيا ...

فالدوام يدفع الطالب للانتقال إلى المدينة، والانتقال له آثاره منها السّكن ونفقات المعيشة والانتقال، مما يوقع الطالب وأهله في ضائقة مالية ممن ليست عندهم منحة تركية.

ب.الطلاب المنقطعون في الجامعات التركية في مرحلة اللسانس والدراسات العليا، وهؤلاء لم يكملوا نظرا للظروف، وهؤلاء لهم هموم منها :

1.صعوبة الحصول على كشف بالدرجات:

من أبرز المشاكل التي تواجه الطلاب السوريين المنقطعين للتسجيل في الجامعات التركية هو صعوبة الحصول على كشف علامات من الجامعات السورية ممن ليس لديه كشف مُسبق، وهذا يدفع الطالب إلى أمرين:

الأول: أنه يضطر للتواصل مع بعض السماسرة لجلب كشف درجات له، وهذا قد ينفع وقد يعجز ، وحتى في حالة القدرة على الحصول على كشف درجات فإن الطالب يدفع مبالغ مالية قد تصل إلى 500$ دولار ويزداد ذلك بحسب الفرع، فكلما كان الفرع أكثر رغبة في سورية كفروع الطب والصيدلية والهندسات يكون الدفع أكثر.

الثاني: إنْ عجز عن الأول يضطر إلى المغامرة والتخلي عن كشف الدرجات السابقة مما يضطر للعودة إلى السنة الأولى وربما يكون هو في السنة الثالثة أو الرابعة وبقي عليه بعض المواد للتخرج.

2.صعوبة الاعتراف بالمقررات نظرا لاختلاف المنهاج:

من المشاكل التي يتعرض لها الطلاب السوريون المنقطون عن الدراسات الراغبون في الإكمال هو اختلاف طبيعة المنهج، فلا يكفي ليكون عندهم كشف درجات أنْ يلتحقوا بالكليات التركية المناظرة للكليات التي خرجوا منها من سورية.

فعلى سبيل المثال نسبة الاختلاف في مقررات كليات الإلهيات الموجودة في تركيا مختلفة عن مقررات كليات الشريعة بنسبة لا تقل عن 70% إذ أغلب مقررات كليات الإلهيات في تركيا هي في علم الكلام والفلسفة وفيها مقررات علم الاجتماع الديني وعلم النفس الديني بينما هذه المقررات ليس لها وجود سوى بعض المقررات المتصلة بالعقيدة الإسلامية وتاريخ الأديان[10].

ج.الطلاب المستجدون والمنقطعون في مرحلة اللسانس والدراسات العليا، المسجلون في الجامعات الخاصة ، لهؤلاء هموم منها:

1.عدم الوثوق بالشهادة واعتمادها.

أكبر همّ يواجه طلابنا هو عدم الوثوق في الشهادات وبعض المراكز التي تم افتتاحها في الداخل السوري، أو في تركيان، فكان طلابنا أشبه بمن وقع في مَصيدة ، وأذكر عندما زرت دكانا من

[10] يمكن المقارنة بين منهاج كلية الإلهيات في جامعة ماردين وهي أفضل حالاً من الكليات الأخرى مع برنامج كلية الشريعة في حلب.

هذه الدكاكين في مدينة أورفا، وقد كان الإعلام لها والترويج مالئا صفحات النت ولكل الاختصاصات، فعندما وصلتُ هناك لم أجد وجوه أكاديمين فسألتُ عن المناهج فقال العميد: نحن بكل صراحة مكتب خدمي لتسيير معاملات الطلاب وكان القائم على ذلك المركز ضابطا منشقا.

هذا يحتم علينا جميعا أنْ نفضح هذه المؤسسات كما يحتم الأمر على الحكومة السورية المؤقتة أنْ لا تسكت عن هذا، وذلك من خلال التواصل مع السلطات التركية، أو من خلال ذكر بعض المؤسسات التي لها اعتماد علمي على موقع الوزارة.

ينبغي أنْ نحمي طلابنا من بعض المصائد التي لا تخاف الله تعالى، والتي يهمها في النهاية تحقيق الربح على جهد ووقت ومال أولادنا.

2.التّكاليف المالية الكبيرة.

التكاليف الجامعية للجامعات الخاصة مرتفعة إذا ماقارناه بوضع السوريين ، ولكنَّه منخفض جدا إذا تمت مقارنته بدول الجوار وسنأخذ نموذجا هنا هو جامعة طرابلس

ثانيا: جامعة طرابلس:

وها انا أنقل رسوم جامعة طرابلس التي تم التعاقد معها من خلال اتحاد خريجي العلوم الشرعي الذي يضم أكثر من 130 متخصص في العلوم الإسلامية منهم أكثر من 40 من حملة الدكتوراه.

أولا . رسوم مرحلة الإجازة :

رسوم مرحلة الإجازة 650 $ على فصلين يدفع للجامعة 300$ والباقي أجور مدرسين وخدمات إدارية ومقرات

ثانيا. رسوم دبلوم الدراسات العليا (تمهيدي الماجستير)

رسوم دبلوم الدراسات العليا (تمهيدي الماجستير) هي (1350$) ويكون منها 50دولار رسم تسجيل غير مسترد عند تقديم الأوراق، و 650 رسم فصل أول عند بدء الدوام 650 +رسم فصل ثاني عند بدء الدوام.

ثالثا.رسوم الماجستير (الرسالة):

الرسم الإجمالي:للماجستير هو ألفان ومئتا دولار أمريكي (2200$) ، تشمل الآتي –:رسوم التسجيل لمدة سنتين +رسوم الإشراف والمناقشة، ويكون الدفع : 1. (100$) مائة دولار غير مستردة، تدفع عند تقديم الأوراق وخطط البحث.2. (800 $) ثمانمائة دولار عند التسجيل للسنة الأولى بعد قبول خطة البحث. 3 . (800 $) ثمانمائة دولار في بداية السنة الثانية. 4.الباقي (500$) دولار تدفع عند جهوز الرسالة للمناقشة، وقبيل تعيين موعد المناقشة.

إضافات المالية الأخرى:

-1يضاف إلى ما سبق رسم (100$) دولار عن كل مادة يكلف بها طالب الماجستير، تدفع قبل تقديمه للمادة في أثناء إعداد الرسالة.

-2 يضاف إلى ما سبق تكاليف تنقلات المناقشين في حال حاجتهم إلى ذلك بحسب مكان المناقشة الذي يُتَّفَقْ عليه مع الطالب.

-3 في حال بقاء الطالب إلى السنة الثالثة وما بعد يدفع رسم سنوي (700$) دولار إضافة إلى ما سبق.

رسوم الدكتوراه:

الرسم الإجمالي للدكتوراه هو أربعة آلاف دولار أمريكي (4000$) ، تشمل الآتي: –رسوم التسجيل لمدة سنتين+ –رسوم الإشراف والمناقشة، ويدفع (100$) مائة دولار غير مستردة، تدفع عند تقديم الأوراق وخطط البحث+ (900$) تسعمائة دولار عند التسجيل للسنة الأولى بعد قبول خطة البحث+ 1000$ ألف دولار في بداية السنة الثانية+ الباقي وهو (2000$) دولار تدفع عند جهوز الأطروحة للمناقشة، وقبيل تعيين موعد المناقشة.

إضافات المالية الأخرى:

يضاف إلى ما سبق رسم (100$) دولار عن كل مادة يكلف بها طالب الدكتوراه من المواد الأربعة المطالب بها، تدفع قبل تقديمه للمادة في أثناء إعداد الأطروحة+ تكاليف تنقلات المناقشين في حال حاجتهم إلى ذلك بحسب مكان المناقشة الذي يُتَّفَقْ عليه مع الطالب، يضاف إلى ذلك حال بقاء الطالب إلى السنة الثالثة يدفع رسم تسجيل للسنة الثالثة (800$) دولار إضافة إلى ما سبق.

وأما في حال بقاء الطالب إلى السنة الرابعة وما بعد فعليه أنْ يدفع الطالب رسم (600$) دولار عن كل سنة

منحة حسم من الرسوم:

لطلاب الداخل السوري واللاجئين نظراً لظروفهم الصعبة التقدم بطلب لحسم نسبة من الرسوم، ما بين (10% إلى 20 %) وفق الآتي:

-1الحسم يحسب فقط من الرسوم الأساسية (رسوم السنتين 4000.($).

-2طلب الحسم يقدم إلى المجلس العلمي في اتحاد خريجي العلوم الشرعية، مع توضيح وضع الطالب، وبعد دراسة الأمر يقرر المجلس ما يراه مناسباً.

-3تقتطع نسبة الحسم من الرسوم المترتبة على تحديد موعد المناقشة، ويبقى المطلوب تسديده في السنة الأولى والثانية على حاله.

-4 لا يشمل الحسم رسوم السنة الثالثة وما بعد[11].

ملاحظة مهمة أبناء المخيمات معفوون من الرسوم بشكل كامل ويدفعون فقط 50$ رسم تسجيل.

وهذه الرسوم إذا ما قورنت بالدول الأخرى فهي قليلة بل إنَّ هذه الرسوم هي أقل من الرسوم التي يدفعها الطالب فيما لو سجّل في لبنان، ونسبة التخفيض تصل إلى 60$ مقارنة بالطالب الذي يسجل في

[11] انظر موقع اتحاد خريجي العلوم الشرعية http://sumasonline.net/article/1089

جامعة طرابلس في لبنان، لكن مع هذا تبقى هذه الرسوم فوق طاقة الطالب السوري الذي يعاني في الأصل من وضع مادي صعب.

3.التوّزع الجغرافية لهذه الجامعات وعدم مناسبتها للكثيرين.

مما يعانيه الطلاب أيضا هو التوزع الجغرافي، فالتركيز يقع في استانبول والمناطق الجنوبية من تركيا مثل أورفا وعنتاب وكلس وأنطاكيا ، وأصحاب المؤسسات التعليمة والتي بعض منها هو خدمي وليس ربحيا معذورون في ذلك، إذ لابد للمشروع في النهاية أنْ يحمل نفسه، لكن ما ذنب من يعيش في الوسط التركي أو في الشمال الشرقي أو الغربي ؟

4.ضعف الكادر التدريسي وعدم وضوح المناهج مسبقا:

تعاني بعض المؤسسات التعليمية من فقرٍ في الكوادر التدريسية مع أنهم موجودون، لكن يتم الانتقاء أحيانا وفق المعرفة والتزكية والانتماء للجماعة والتوجه، وهذا الفقر يجعل بعض من يحمل إجازة وربما لم يتخرج منها يدرس في هذه المؤسسة، وهذا شيء ثابت، كما أنَّ عدم وضوح المناهج مسبقا تجعل الطلاب في حيرة، وعدم وضوح المناهج راجع لأسباب عدّة من أبرزها افتقار المؤسسة التعليمية للمفهوم المؤسساتي الأكاديمي المبني على الأقسام وتفعيل دورها وانتقاء الكفاءات لها.

المبحث الثاني: الحلول "جامعة طرابلس والكُلِّيات المفتتحة باللغة العربية في جامعة مارين الحكومية نموذجا"

المطلب الأول: حلول خاصّة للأكاديميين وللطلاب

أ. **جامعة طرابلس نموذجا:**

- تم الاتفاق بين اتحاد خريجي العلوم الشرعية في سورية والذي يضم في صفوفه 44 أربعة وأربعين من حملة الدكتوراه ومن الأكاديميين السابقين 12 أكاديميا كانوا على رأس عملهم في كليتي الشريعة بجامعة دمشق وحلب، وقد انطلق هذا المشروع في تركيا للعام الدراسي 2014-2015 ، وجامعة طرابلس هي جامعة معتمدة من قِبَل وزارة التعليم العالي التركية، كما أنّ شهادتها مُعتمدة من قبل وزارة التعليم العالي في سورية، وقد بدأت بداية الاتصالات معي

باعتبار كنتُ رئيسا للاتحاد، وفي هذا السياق لابدّ أنْ نشكر وقفة القائمين على هذا المؤسسة من اللبنانيين مع الثورة السورية وتسهيل إجراءات التعامل الأكاديمي وتخفيض الرسوم .

- **ما الذي قدمته جامعة طرابلس للأكاديميين والطلاب؟**

مع الرسوم التي ذكرناها سابقا والتي تبدأ 650$ دولار للسنة الواحدة، إلا أنّ هذا المشروع على الصعيد المالي هو مشروع خاسر وتتم المساعدات له من بعض الأعضاء ومن بعض المانحين، بحدود 60% مما يدفعه الطالب يصلح للجامعة مع أن هذه الرسوم هي أقل مما يدفعه اللبناني أو غيره لو سجّل مباشرة في لبنان، وبعض هذه الفروع في الواقع تحمل بعضها، فإذا نظرنا إلى فرع أورفا بحد ذاته من حيث عدد المسجلين فهم (15) خمسة عشر طالبا في الدراسات العليا و(15) وخمسة عشر طالبا في السنة الأولى[12] ، مع ملاحظة أن (8) ثمانية من طلاب السنة الأولى هم من أبناء المخيمات وهذا يعني أن الثمانية يدفعون 400$ باعتبار أن طالب المخيم معفو من الرسوم، ففي المحصلة هذا الفرع خاسر ، ولا يحمل نفسه من جهة مصاريف الاستئجار والموظف الإداري وأجرة الساعات، ولكن يُخفف عنه فرع انطاكيا حيث يضم 60ستين طالبا في السنة الأولى والثانية + 20 طالبا في الدراسات العليا [13]

فهو يقدم خِدمة من حيث الرسوم المخفضة ومن حيث التوزع الجغرافي(أورفا، عنتاب، كلس، أنطاكيا، استانبول) هذا من حيث المرحلة الجامعية .

اما من حيث مرحلة الدراسات العليا فهو متوزع على ((أورفا، عنتاب، انطاكيا، استانبول))، وفي كل مركز من هذه المراكز يوجد قسمان للدراسات العليا: قسم الفقه وأصوله وقسم الدراسات العليا

أبرز ما قدمه مشروع الاتحاد من خلال جامعة طرابلس هو :

-أن الشهادة معتمدة

- الرسوم مخفضة

-إعفاء لطلاب المخيمات

[12] إدارة الاتحاد في فرع أوفا
[13] إدارة الاتحاد في فرع أنطاكية .

-التوزع الجغرافي في خمس مناطق في تركيا

- تأمين عمل لبعض الأكاديميين حيث يشتغل فيها 30 حامل دكتوراه .

- حلت مشاكل الطلاب المكملين الذين خرجوا من سورية وعليهم بعض المقررات

وهذا جدول صادر من قبل إدارة الاتحاد:

1.بداية المشروع في العام الجامعي 2014-2015

2.عدد الطلاب المتخرجين حتى الفصل الماضي من سنة 2016 هو 16 طالب وطالبة

3.عدد المرشحين للتخرج في هذا الفصل 11 إحدى عشر طالبا وطالبة

4.عدد طلاب اللسانس المسجلين للفصل الأول شريعة إسلامية سنة أولى هو 153 طالب وطالبة

5.عدد طلاب اللسانس المستجدين للفصل الأول شريعة إسلامية سنة ثانية هو 57 طالب وطالبة.

6.عدد الطلاب المنقطعين المسجلين في الشريعة الإسلامية الفصل الأول هو 58 طالب وطالبة.

7.عدد طلاب السنة الأولى لغة عربية 15 خمسة عشر طالب وطالبة.

8. عدد الطلاب المنقطعين لغة عربية هو 10 عشر طلاب.

9.عدد طلاب المخيمات الحاصلين على إعفاء كامل من الرسوم هو 50 خمسون طالبا.

10.عدد طلاب تمهيدي ماجستير (شعبة الفقه وأصوله+ الدراسات الإسلامية) 85 خمسة وثمانون طالب .

11.عدد رسائل الدكتوراه التي نُوقِشت هي 7 سبع رسائل

12.عدد رسائل الماجستير التي نوقشت هي 3 ثلاث رسائل .

13. عدد الفروع هو 5 خمسة فروع.

14. عدد المدرسين في الشعب 35 خمسة وثلاثون مدرسا ومدرسة

15.عدد الطلاب الإجمالي في الفروع الخمسة هو360 ثلاثمئة وستون طالبا[14].

[14] المرجع كتاب من اتحاد خريجي العلوم الشرعية صادر بتاريخ 2017/5/2.

هذا المشروع في الواقع هو مشروع رائد وهناك بعض المشاريع الرائدة في مجال تعليم العلوم الإسلامية، لكن ما نحتاجه اليوم لكليات أخرى مثل الكليات الطبية والهندسية والفروع العلمية، وهذه وإنْ كان بعضها موجودا لكن ذكرنا المشاكل والعوائق التي تعترض الطلاب مثل البُعد وقضية الرسوم...

ماذا سيحصل لو أنّ عشر جامعات اشتغلت على غرار جامعة طرابلس التي قام اتحاد خريجي العلوم الشرعية بهذا المشروع من خلال كليات متنوعة سيتضاعف العدد إلى عشر مرات وبذلك يكون هناك شيء من الحلول لمشاكل الطلاب

ب. **الكُلِّيات المُفتتحة باللغة العربية في جامعة مارين نموذجا:**

يُعَد مشروع جامعة ماردين هو المشروع الرائد في تخفيف المعاناة عن اللاجئين من الأكاديميين والطلاب السوريين، كما أنَّه يُقدِّم خدمات وفوائد لتركيا من حيث تأهيل وتخريج الطلاب، وقد سعى رئيس جامعة ماردين البرفسور أحمد أغيرقجة جزاه الله كل خير بافتتاح (4) أربع كليات في السنة الماضية 2016 يكون التعليم فيها باللغة العربية 100% وبسعر مخفَّض للطلاب سنويا هو (500) ليرة تركية، وزيادة على هذا كانت كلية العلوم الإسلامية التي استقطبت بعض الطلاب والأساتذة السوريين.

أولا.عدد الأكاديميين في جامعة آرتقلو ماردين :

عدد الأكاديميين في جامعة آرتقلو ماردين هو (38) ثمانية وثلاثون أستاذا من السوريين فقط، وهناك أساتذة من العراق وفلسطين ومصر والأردن، وهؤلاء السوريون يتوزعون على الكليات في الجامعة حسب التالي :

-علوم إسلامية: 6 ستة أساتذة وهم في العقيدة والحديث والتفسير وأصول الفقه والقراءات

- اللغة العربية: 18 ثمانية عشر أستاذا منهم حملة دكتوراه وماجستير وإجازة وأغلبهم إجازة

-علم اجتماع: أربعة أساتذة، - إدارة :ثلاثة أساتذة، وفي التاريخ أستاذنا وعلوم سياسية ثلاثة أساتذة، وهذا العدد لم أجد له مثيلا في كل الجامعات التركية، فهناك جامعات تركية كبيرة وقديمة

والعدد أقل من ذلك ، فمن أكبر الجامعات التي تستقبل السوريين بعد جامعة ماردين هي جامعة مرمرة والعدد فيها في كل الاختصاصات هو 15 أستاذا

ونختار بعض الجامعات:

اسم الجامعة	العدد الكلي للأساتذة في كل الاختصاصات
جامعة ماردين	38 أستاذا
جامعة عنتاب	15أستاذا
جامعة مرمرة	15 أستاذا
جامعة مرعش بالقسم العربي + التركي	12 أستاذا
جامعة حران في أورفا	10 أساتذة
جامعة سليمان ديميريل في اسبارطا	5 أساتذة
جامعة كلس	4 أربعة أساتذة
جامعة دجلة	2 أستاذان
جامعة بنكول	3 ثلاثة أساتذة

من الملاحظ الفرق بين جامعة ماردين وبعض الجامعات التركية التي أخذتها بشكل عشوائي.

بعد هذا لو أنَّ عشر جامعات تركية فعلت كما فعلت جامعة ماردين لكان عدد المدرسين هو 38× 10= 380 مدرسا يعني يمكن الجزم أنّها تستوعب كل الأكاديميين السوريين.

ثانيا. عدد طلاب الدراسات العليا في جامعة آرتقلو ماردين :

فتحت الجامعة هذه السنة وكان نصيب السوريين فيها هو الأكثر وذلك وفق الجدول التالي

اسم التخصص	العدد
لغة عربية	6 ستة طلاب
فقه	4
كلام	2
تفسير	4
حديث	3

هذا العدد لم نسمع به في الجامعات التركية ، وحصيلة هذا لو أنّ عشر جامعات تركية قامت بهذا الأمر لكان عدد طلاب الدراسات العليا التي تستقبلهم الجامعات التركية هو 19× 10= 190 مائة وتسعون طالبا وطالبة وفي هذا حل كبير لمشكلة السوريين.

ثالثا. عدد طلاب المرحلة الجامعة الإجازة في جامعة آرتقلو ماردين :

ذكرنا سابقا ان الجامعة افتتحت أربع كليات باللغة العربية بحيث تكون سبة العربية فيها 100%وقد تم الافتتاح في السنة الماضية 2016-2017 وهذه الكليات هي : كلية التاريخ، كلية القانون والعلوم السياسية، كلية الإدارة، كلية علم الاجتماع وقد كان عدد الطلاب في الكليات، بالإضافة إلى كلية العلوم الإسلامية التي استقطبت عدد محدودا من السوريين وفق الجدول التالي:

اسم الكلية	عدد الطلاب
كلية التاريخ	20 طالبا
كلية القانون والعلوم السياسية	30 طالبا
كلية الإدارة	45 طالبا
علم الاجتماع	12 طالبا
كلية العلوم الإسلامية	8 طلاب

هذا يعني أنَّ عدد الطلاب الإجمالي هو 115 طالبا حتى نهاية العام الدراسي 2016-2017 ومن المتوقع أن يتضاعف هذا العدد بمرتين خلال العام الدراسي القادم 2017-2018. حيث من المتوقع ان تستقبل كلية الإدارة لوحدها 100 طالب وذلك بالتعاون مع الجامعة العالمية للتجديد والتي مقرها في استانبول .

فلو أخذنا الرقم الحالي وهو 115 طالبا وطالبة فهذا عدد جيد بالمقارنة مع الجامعات الأخرى، فلو أن 10 عشر جامعات تركية قامت بمثل هذا الأمر لكان العدد هو 1150 طالبا وطالبة فقط بالأقسام العربية.

ومن المهم جدا أننا نتحدث عن الأقسام العربية التي تخفف عن الطلاب مؤنة التكلفة ومشاكل اللغة، ولا نتحدث عن الكليات الأخرى التي تعلم باللغة التركية.

الخاتمة:

يمكن من خلال الدراسة السابقة أن نضبط ونختصر المشاكل ونضع لها الحلول المناسبة.

أولا.مشاكل الأكاديميين وحلولها:

تبين من خلال البحث انَّ أكبر مشكلةٍ يعاني منها الأكاديميون هو قضية تعديل الشهادات في تركيا التي أخذت وقتا طويلا، واقتربت من أربع سنوات عند البعض، وكان لهذا التأخر سبب ما في هجرة بعض الأكاديميين، ويمكن أن يكون الحل بفرز من حصل على شهادة قبل الثورة وبعدها، أو اللجوء إلى مؤسسات خاصة لتكون وسيطا بين وزارة التعليم العالي في تركيا، ووزارة التعليم في سورية فهو جزء من الحقوق، ومشكلة غياب المعايير في الجامعات الحكومية والخاصة مشكلة أخرى، فالكثير من الجامعات التركية لاتُفرِّق بين الرُّتب العلمية، بل بعضهم لايفرق بين حامل الدكتوراه والماجستير والإجازة، وهذا ليس تكبُّرا بل هو بحث في الواقع، والكثير من الجامعات التركية تعطي الراتب نفسه للجميع، هذا فيما يتصل بالجامعات الحكومية.

وغياب هذه المعايير في الجامعات والمؤسسات التعليمية الخاصة واضح؛ فالمعرفة والوساطة لازالت تشتغل مع الأسف.

والمشكلة التي يعاني منها الأكاديمي في الجامعات الخاصة هو خوف الفصل من التعليم ولذا يبقى البعض منهم متوجسا في طرح الرأي والمناقشة، كما أنَّ قضية الإقامة والتأمين الصحي من أبرز المشاكل.

استطاعت الجامعات الخاصة مثل جامعة طرابلس أنْ تحُل بعض المشاكل فيما يتعلق بالعمل لكنَّ قلة الرواتب كحالة واقعية نظرا إلى كون الجامعة ليست ربحية جعل حلولها قليلة.

من هنا تكون الجامعات الحكومية مُهمة جدا على غرار جامعة آرتقلوا في ماردين التي استطاعت أنْ تخطو خطة كبيرة جدا في مجال توظيف الأكاديميين السوريين .

المعوَّل عليه أنْ تخطو بعض الجامعات الحكومية الأخرى لتسير في نفس الاتجاه لكن من خلال التوسع في المجالات والتخصصات العلمية التي يحتاجها أبناؤنا كتخصصات الطب والصيدلة والهندسة ...

لم نلحظ دورا واضحا لوزارة التعليم في الحكومة المؤقتة في التواصل مع الجامعات التركية وفي جمع الأكاديميين وهذا على المستوى التركي، مع العلم أنَّ للوزارة في عهدها الجديد اتجاه واضح تُشكَر عليه في الداخل، ولعل عدم النشاط السابق يجعل الحمل ثقيلا عليها.

هناك مشاكل أخرى تواجه الأكاديمي السوري منها الإجازات والزيادة في عدد الساعات وتدني الرواتب في المؤسسات الخاصة، وحلُّ بعض هذه المشاكل يمكن من خلال نقابة رسمية للأكاديميين تُنتَخب بشكل موضوعي دقيق بعيدا عن اتفاقات وتشاورات مسبقة ، تكون تحت مظلة الحكومة المؤقتة ، ويكون التنسيق بينها وبين وزارة التعليم في الحكومة المؤقتة ، يمكن لهذه النقابة أنْ تبني علاقات جيدة مع وزارة التعليم ومع رؤساء الحكومات التركية في تجاوز بعض المشاكل التي يعاني منها الأكاديمي.

ثانيا.مشاكل الطلاب وحلولها:

يمكن الجزم بانَّ أبرز عائق ظهر أمام الطلاب هو تشتت الطالب وعدم وجود مرجعية فكرية يهتدي إليها، فمشاكل عدة لا يعرف الطالب أين يلجأ لحلها، ولا يعرف مَنْ يستشير لتجاوزها، وعلى رأس هذه المشاكل ظهور بعض الجامعات الوهمية التي تستغل حاجة السوري ورغبته للتعلم ولاسيما طلاب الدراسات العليا الذين انقطع بهم السُّبُل قبل المناقشة أو في مرحلة الدبلوم أو أثناء الرسالة، ومن هنا يتحتم فضح هذه الجامعات ، وهو واجب ديني وأخلاقي ووطني.

وهذا في رأيي واجب ينبغي أنْ تقوم به النقابة فيما لو تمّ تشكليها بالتنسيق مع وزارة التعليم في الحكومة المؤقتة، فإنْ ترددت النقابة أو الوزارة في فضح هؤلاء فعلى الأقل أنْ تُنبيّن للطلاب الجامعات المعتمدة.

ومن الضروري جداً أن يكون هناك تنسيق بين هذه الجامعات المعتمدة والتي ستُفتح مستقبلا وبين وزارة التعليم في الحومة المؤقتة .

وفي هذا السياق كانت جامعة طرابلس نموذجا للحل كون الجامعة مُعتمدة والرسوم مخفضة قياسا على غيرها، لكن مع هذا ماتزال الرسوم عالية نظرا لوضع السوريين، مما يستدعي الأمر وجود مانحين وداعمين للطلاب.

ومن الغريب جدا جدا أنَّه يتم الدعم الغذائي والإغاثي وبكميات كبيرة ولا يتم تخصيص جزءٍ من المبالغ لدعم الطلاب، لأننا من خلال هذه الجامعات الموثوقة ومن خلال كوادرها نستطيع أقل شيء أنْ نساهم في إبعادهم عن الغلو من خلال التعليم الشرعي الممنهج،كما أننا نبعدهم عن الوقوع في شباك المؤسسات الوهمية.

لكنّ الحاجة ماسة إلى أنْ تكون عندنا جامعات خاصّة في التّخصصات العلمية كالطب والصيدلة والهندسة فبلدنا في قابل الأيام تحتاج إلى مثل هذه التخصصات.

على أنَّ كل هذه الحلول في الجامعات الخاصة تبقى قاصرة إذا ما قورن الأمر في الجامعات الحكومية التركية التي لا تعاني من دعم مالي، وبهذا الخصوص نؤكد على أنَّ التجربة الماردينية في جامعة آرتقلو هي تجربة رائدة في استقبال طلاب الدراسات العليا وطلاب المرحلة الجامعية، فالشهادة موثوقة، والرسوم مخفّضة جدا (500) ليرة تركية سنويا، كما أنّها استطاعت أنْ تجلب الكفاءات، ولذا ينبغي التعريف بالتجربة الماردينية على وسائل الإعلام وتشجيع القائمين عليها، ونخص بالذكر الأستاذ الدكتور أحمد أغيرقجة صاحب هذا المشروع والمتحمّس له، وننتظر من الجامعة الأخرى الاقتداء بجامعة ماردين وفتح تخصصات علمية ببرامج عربية.

ولا ننسى أنّ من أبرز المشاكل للطلاب المكملين الذين لم يُتَح لهم الإكمال في سورية وانقطعوا عن الإكمال هو عدم القدرة على حصولهم على كشف الدرجات الذي يثبت وصولهم إلى أي مرحلة، لَهَفُ الطلاب على ذلك وهو حق لهم أوقعهم في أيدي بعض السماسرة الذين يأخذون أموالا طائلة مقابلة الحصول على هذه الكشوفات وذلك بالتنسيق مع بعض الموظفين في الكلية.

وما ذكرناه سابقا ليس هو ختام المشاكل للطلاب السوريين، فقلة الموارد المالية وبُعد أماكن التدريس عن أماكن السكنى هي من المشاكل التي تحتاج إلى اهتمام.

ومن تلك المشاكل قيام بعض المعاهد السورية التي تستهدف الربح وتروج للخدمات حتى إذا ما بدأ الطالب بالدراسة عندهم في برنامج اليوس أو السات الذي يُعَد ضروريا للدخول إلى الجامعات التركية تجد بعض هذه المعاهد تتخلى عن مسؤوليتها الأخلاقية في المتابعة مع الطالب.

المصادر:

من الملاحظ أنّ البحث كان ميدانياً ولهذا افتقر إلى مصادر كشأن البحوث النظرية ومع هذا كانت المصادر في نظري كافية للقيام بمثل هذا البحث، والمصادر كانت الكترونية ومن خلال بعض الزملاء الذين دونت أسماءهم في الأسفل زيادة في الوضوح.

1. إدارة الاتحاد في فرع أنطاكية
2. إدارة الاتحاد في فرع أوفا
3. قانون تنظيم الجامعات السوري تاريخ 2006 الصادر بالمرسوم بالمرسوم250 .
4. كتاب صادر من قبل البريد التركي احتفظ بنسخة منه
5. كتاب من إدارة اتحاد خريجي العلوم الشرعية الفرع المركزي في استانبول ،صادر بتاريخ 2017/5/2.
6. موقع اتحاد خريجي العلوم الشرعية http://sumasonline.net/article/1089.
7. موقع جامعة دجلة http://www.dicle.edu.tr/
8. موقع جامعة آرتقلو في ماردين http://www.artuklu.edu.tr/